

## الانظمة السياسية ومبدأ الفصل بين السلطات

### أولاً: فكرة الفصل بين السلطات

لقد كان الحديث عن تعدد السلطات قديماً جداً حيث قسمها افلاطون الى ست بينما جعلها ارسطو ثلاثة هي التشريعية وتنفيذية وقضائية، وهو وصف لواقع كان موجود ومعمول به في ذلك الحين. غير ان قيام الامبراطورية الرومانية ومن بعدها العهد الاقطاعي في اوربا ادى الى اندثار التمييز بين الهيئات متعددة في الدولة وتركزت السلطة بيد قياصرة الامبراطورية وحكام الاقطاعيات والملكية المطلقة بعد ذلك.

ولغرض محاربة استبداد الملوك والقضاء على الحكم المطلق عاد الحديث في القرن السابع عشر عن تعدد الهيئات في الدولة وضرورة الفصل بينها اي يجب ان لا يتولى السلطة التنفيذية من تولى السلطة التشريعية وإنما يجب ان يعهد بها الى هيئة أخرى وقد ارتبط مبدأ الفصل بين السلطات بالفقيه مونتسكيو الذي اعتبر الفصل بين السلطات سلاح من اسلحة الكفاح ضد الحكومات المطلقة، ووسيلة للتخلص من السلطة المطلقة للملك. وقد اخذ رجال الثورة الفرنسية بهذا المبدأ، فجاء في اعلان حقوق الانسان عام ١٧٨٩ بان كل جماعة سياسية لا تضمن حقوق الافراد ولا تفصل بين السلطات لا دستور لها كما اخذت به الدساتير الفرنسية كدستور ١٧٩١ و ١٨٤٨.

### ثانياً: الانظمة السياسية القائمة على اساس الفصل بين السلطات

١- النظام البرلماني: في هذا النظام يكون لكل من الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية سلاح تشهره في وجه الهيئة الاخرى عند الحاجة.

ان النظام البرلماني قابل للتطبيق في الدول الملكية والدول الجمهورية وقد نشأ وتطور في دولة ملكية (انكلترا)، إذ تحول النظام الانكليزي وعبر حقبة زمنية طويلة من ملكية مطلقة الى ملكية مقيدة يتولى السلطة الفعلية فيها البرلمان.

وفي الحالتين – الملكية والجمهورية فإن دور رئيس الدولة لا يتعدى دور الحكم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتوجيه النصح والإرشاد لهما ولا يباشر الحكم بنفسه، وحتى ما يصدر عنه وبتوقيعه يجب ان يحمل توقيع رئيس الوزراء أيضاً وأحياناً جميع الوزراء، لذلك رئيس الجمهورية غير مسؤول سياسياً عن اعمال الحكومة لأنه لا يمارس السلطة الفعلية. وبذلك يتبين ان النظام البرلماني يتميز بوجود (رئيسين) رئيس الدولة (ملك أو رئيس جمهورية) ورئيس وزراء وأن دور رئيس الدولة في هذا النظام ضعيف الى حد كبير، كذلك يتميز هذا النظام بالتأثير المتبادل بين الهيئة التشريعية والتنفيذية تتضح في المسؤولية الوزارية امام البرلمان وحل البرلمان.

## أ-المسؤولية الوزارية أمام البرلمان

لقد مرت المسؤولية الوزارية بأدوار عديدة وتطورت من مسؤولية جنائية وفردية الى مسؤولية سياسية وتضامنية أي جماعية تخص الوزارة رئيسا ووزراء.

وهناك عدة أساليب يمارسها البرلمان في مراقبة أعمال الوزارة من أبرزها السؤال والاستجواب والتحقيق.

**السؤال:** حق شخصي لعضو البرلمان يوجهه الى أحد أعضاء الوزارة بقصد الاستيضاح منه عن قضية معينة. وللأسئلة فقط ولمرة واحدة التعقيب على جواب الوزير، وله أن يطلب إلغاء السؤال قبل الإجابة عنه....

**الاستجواب:** هو أعم وأشمل من السؤال وهو يحمل عادة بين ثناياه اتهامات بالتقصير أو الإهمال أو الخروج عن قاعدة ما، وفيه يحق لجميع أعضاء المجلس الاشتراك في المناقشة بعد سماع جواب الوزير. وقد تكون نتيجة طرح الثقة بالوزير من قبله أو من قبل أعضاء البرلمان، ولما كانت المسؤولية تضامنية فإن طرح الثقة يكون بالوزارة...

**التحقيق:** يلجأ البرلمان الى تشكيل لجنة تحقيق-قبل توجيه الاتهام الى الوزير-تقوم بجمع المعلومات والتقصي عن الحقائق وجميع الوسائل المتيسرة مثل الاطلاع على الوثائق واستدعاء الموظفين المختصين واستشارة خبراء في الموضوع وإحضار الشهود يكون لديهم معلومات تفيد التحقيق. وبعد اكتمال التحقيق يعرض تقرير اللجنة على المجلس فإن اقتنع به وجه الاتهام الى الوزير أو الى الوزارة ككل، وإلا يقرر حفظ الموضوع واعتباره منتهيا.

## ب-حق حل المجلس

لغرض تحقيق التوازن منحت الهيئة التنفيذية حق حل المجلس في حالات معينة وإجراء انتخابات جديدة. وتلجأ الوزارة الى حل البرلمان عند قيام خلاف بينهما وعندما تعتقد انها على حق وان المجلس يتمادى في استعمال صلاحياته أو يعرقل عملها عن عمد فإنها تطلب من رئيس الدولة حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة على اعتبار ان الشعب هو خير حكم بينهما.

## النظام البرلماني الانكليزي

لقد تطور النظام الانكليزي من ملكية مطلقة الى ملكية مقيدة عبر قرون عديدة ، وحل البرلمان والوزارة المنبثقة عنه محل الملك في ممارسة السلطة. وإن التغيرات في النظام الانكليزي من عام ١٢١٥-١٩٤٩ قد شملت الملك والبرلمان والوزارة.

١-**الملك:** كان الملك هو صاحب الصلاحيات المطلقة الى أن وجد نفسه مضطرا عام ١٢١٥م الى توقيع (الميثاق الاعظم) الذي قيد صلاحياته التشريعية فيما يتعلق بالقوانين المالية بصورة خاصة، واستمر تراجع الملكية المطلقة الى أن انتهت بفقدان جميع الصلاحيات الفعلية في السياسة الداخلية والخارجية لبريطانيا وأصبحت مجرد رمز للوحدة الوطنية.

٢-**البرلمان:** يتكون البرلمان البريطاني من مجلسين: مجلس اللوردات ومجلس العموم بعد أن كان (المجلس الكبير) الذي يضم النبلاء وكبار رجال الدين والذي سمي فيما بعد (مجلس اللوردات) هو أصل البرلمان الانكليزي، لكن بعد ظهور (مجلس العموم) أخذ يسحب صلاحيات المجلس الكبير ويحتل المكانة الاولى بحيث استطاع في عامي ١٩٤٩، ١٩١١ ان يجرّد مجلس اللوردات من صلاحياته ويجعله (مجلساً فخرياً).

يتكون مجلس اللوردات عن طريق التعيين والوراثة ثم اضيف اليهم اعضاء ليسو من النبلاء ولا من رجال الدين بل يمنحهم الملك العضوية في المجلس بناء على اقتراح الوزارة تقديرًا لهم وكمكافئة على خدماتهم التي قدموها للمملكة المتحدة، ويبلغ عدد مجلس اللوردات حاليا اكثر من الف، لكن لا يحضر الاجتماعات غير ٤٠-٥٠ عضواً.

أما مجلس العموم فانه ينتخب من قبل الشعب لمدة خمسة سنوات، بعد ان كانت سبعة سنوات لحد عام ١٩١١، لكنه غالبا ما يحل قبل انتهاء مدته، والنظام الانتخابي المتبع هو نظام الاغلبية النسبية (ترشيح فردي ودوائر انتخابية صغيرة ويفوز المرشح الذي يحصل على اصوات تفوق ما يحصل عليه أي من منافسيه). ويتمتع مجلس العموم بصلاحيات التشريع والرقابة السياسية على اعمال الوزارة. ويسود في بريطانيا نظام الحزبين، أي ان هنالك حزبا يتمتع بالأغلبية في مجلس العموم ويشكل الوزارة من بين اعضاءه وحزبا آخر يكون معارضا. والحقيقة ان ذلك من آثار نظام الاغلبية ذي الدور الواحد.

٣-**الوزارة:** تنتبّق الوزارة حاليا من مجلس العموم رئيسا ووزراء وقد كان آخر رئيس وزراء من مجلس اللوردات في عام ١٩١١، وهكذا يكون الرئيس والوزراء اعضاء منتخبين من قبل الشعب كأعضاء في مجلس العموم. وتتمتع الوزارة بسلطات واسعة فهي المسؤولة عن جميع الشؤون الداخلية والخارجية.

يتم تشكيل الوزارة بان يستدعي الملك رئيس حزب الاغلبية ويكلفه بتشكيل الوزارة فيقدم رئيس الحزب اسماء اعضاء وزارته الى الملك ليصادق عليها دون مناقشة. ونظرا لما تتمتع به الوزارة في بريطانيا من صلاحيات واسعة فقد أطلق عليها، بحق الاستاذ (أندريه هوريو) اسم (وريثة اختصاصات الملكية). ونعلم الملكية كانت مطلقة.